

**المجلس الأعلى للسكان**

**عطاء رقم (33/2017)**

**الذي يطرح للمرة الثانية**

**الشروط الفنية لدراسة وملخص سياسة**

**الخصائص السكانية للسوريين في الاردن، وفرص معالجة تحديات اللجوء على سوق العمل الاردني**

**Population Characteristics of the Syrians in Jordan:**

**The Opportunities to Address the Challenges on the Jordanian labor market**

**أذار 2017**

1. **الخلفية**

أدت الأزمة السورية إلى تدفق عدد هائل من اللاجئين السوريين إلى الأردن في السنوات الست الماضية؛ فقد اشار التعداد العام للسكان والمساكن الذي أجري عام 2015 إلى أن إجمالي عدد السوريين قد بلغ 1,3 مليون نسمة، وتشير احصاءات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين السوريين ان الاردن لغاية عام 2016 استضاف 655,217 لاجئاً سورياً مسجلاً، وما يعادل %80 منهم يعيشون في مجتمعات محلية مضيفة، ويعيش 78% من اللاجئين السوريين في محافظات المفرق وإربد وعمّان[[1]](#footnote-1).

شكل هذا النمو السكاني الطارئ ضغطا كبيرا على البنى التحتية الاقتصادية والموارد في الاردن، وأضعف فرص العمل امام الاردنيين، اذ ارتفع معدل البطالة[[2]](#footnote-2) من 12.9% عام 2011 الى 15.3% عام 2016، ان استمرار هذا الوضع بدون تدخل يهدد فرص الاردن من الاستفادة من مشروعها التنموي الذي يرتبط باستفادته من الفرصة التي يفرزها التحول الديموغرافي الذي يمر به، وذلك ضمن التوقعات التي مفادها أن يبقى معظم اللاجئين السوريين في الاردن لعدد قادم من السنوات.

لقد اجريت العديد من الدراسات التي تناولت اثار اللجوء السوري على العديد من جوانب الحياة من بينها الاثار الاجتماعية والاقتصادية وذلك على عدة مستويات -عالمية واقليمية ووطنية- بحكم الانتشار الواسع للمهاجرين السوريين في مختلف انحاء العالم، ففي دراسة[[3]](#footnote-3) بعنوان " اللاجئون والنمو الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي: التحديات والفرص"، هدفت الى اختبار تأثير تدفقات اللاجئين القادمين من المنطقة العربية على النمو الاقتصادي، بسبب الصراعات الطويلة والحروب الأهلية، وقد استخدمت الدراسة تحليل متعدد التخصصات للأدبيات المتخصصة والتحقيقات التجريبية، بينت الدراسة بان اراء زعماء الاتحاد الأوروبي تنقسم الى قسمين؛ ففي حين يرى البعض أن تدفقات اللاجئين أزمة إنسانية يجب على الدول الأعضاء أن تتصرف وفقا لذلك، يعتقد آخرون أن هؤلاء الناس هم مهاجرون وليسوا لاجئين، لأنهم يريدون الذهاب إلى البلدان الأكثر تطورا في الاتحاد الأوروبي، حيث يمكن أن تتوفر لهم فرص أفضل للعيش، ولهذا اعتبرت هذه الشريحة من الزعماء تدفق اللاجئين تحديا وتهديدا للدول المضيفة، ومن الناحية الاقتصادية يرى بعض المحللين أن التدفق الكبير للاجئين يشكل فرصة اقتصادية واجتماعية بسبب التحدي الديموغرافي الذي تواجهه أوروبا، اذ ان ظاهرة شيخوخة السكان هي إحدى القضايا الرئيسية التي تواجه معظم بلدان الاتحاد الأوروبي، واعتبروا ان أحد التدابير المحتملة ضد آثار الشيخوخة قد يكون الهجرة، فالمهاجرون الجدد يساهمون في زيادة عدد السكان وزيادة عددهم من شرائح الشباب على المدى الطويل.

ويرى خبراء اقتصاد آخرون أن اللاجئين يمكن أن يؤثروا سلبا على رفاه البلدان المضيفة من خلال انتشار الامراض، وشح الأغذية، والمنافسة في الأجور، ومرافق التعليم والرعاية الصحية المثقلة بالعبء، والتدهور البيئي، وزيادة الإجرام، وعلاوة على ذلك، هناك أصوات تقول إن مستوى رأس المال البشري للاجئين هو في المتوسط أقل من البلدان المضيفة، الأمر الذي سيؤثر تأثيرا كبيرا على الاقتصاد المستدام لدول الاتحاد الأوروبي، وخلصت الدراسة أن تأثير اللاجئين على النمو الاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي يمكن أن ينظر إليه من عدة وجهات نظر: منها وجهة نظر الاثار السلبية على مستوى رأس المال البشري للبلدان المضيفة، ووجهة نظر ان صعوبة الاندماج في الدولة المضيفة وارتباطه بالبيئة الاجتماعية والخلفيات الثقافية والدينية المختلفة للاجئين، بالاضافة الى وجهة نظر خطر نشوب صراعات داخلية قد تزداد في البلدان التي تتلقى عددا أكبر من اللاجئين.

كما اجريت العديد من الدراسات لتقییم آثار تدفق اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني، بما في ذلك التأثيرات على سوق العمل، ومن بينها "دراسة الاثار الاقتصادية والاجتماعية لازمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الاردني والمجتمعات المستضيفة[[4]](#footnote-4)"، وقد خلصت الدراسة انه وبالرغم من المكاسب المالية التي حصل عليها الاردن جراء تدفق اللاجئين والمقيمين السوريين ، الا ان كلفا واعباء كبرى تحملها الاقتصاد الاردني من هذه الازمة تجعل من العوائد لا تعوض اي اعباء قائمة او مستقبلية.

كما اعد المرصد الاقتصادي الاردني المستقل[[5]](#footnote-5) 2015، دراسة بعنوان "الاثر الاقتصادي والاجتماعي للاجئين السوريين على الاردن، تحويل التحديات الى فرص"، وتحدث عن التحديات التي فرضها اللجوء السوري على القطاعات المختلفة مثل التعليم والمالية والغذاء والمياه والمأوى وغيرها، وانه يمكن تحقيق الاستفادة من "الوضع الراهن"، من خلال تحويل التحديات المرتبطة باللاجئين إلى فرص تساهم في دفع عجلة الاقتصاد للدولة المضيفة، ومن بين هذه الفرص التأثير على الاقتصاد المحلي. حيث يقوم اللاجئون بزيادة السوق الاستهلاكية وخلق أسواق جديدة وجلب مهارات جديدة وفرص عمل وعمالة، وخلق مساحة أكبر للعاملين في قطاعات ذات الاستهلاك البشري الكثيف، والتي لا يشغلها الأردنيين مثل قطاعي الزراعة والانشاءات، وبذلك يزيد الإنتاج والارباح لأصحاب العمل الأردنيين، وبينت ان ذلك يتطلب تغيير النظرة للاجئين السوريين من كونهم عبء على الدولة إلى اعتبارهم صانعي فرص للتطوير الاجتماعي الاقتصادي، والحاجة لمزيد من الجهود لخلق البيئة الاستثمارية المشجعة للاجئين بالتوقف عن الاعتماد على المساعدات الحكومية والإنسانية من أجل إفادة الاقتصاد الأردني، وفقا ما بينته الدراسة ان ذلك يتطلب استراتيجية شاملة للتكامل والتقبّل من أجل توجيه الإجراءات والسياسات التي تسنها الحكومة نحو استثمار الفرص الناشئة عن استقبال اللاجئين السوريين. ووضع الأدوات والسبل الملائمة لمنح الحريات الاقتصادية والاجتماعية للاجئين وصياغة بيئة تشريعية داعمة لزيادة الفوائد وتقليص التكاليف، وتسهيل استثمار اللاجئين السورين عبر طرح إجراءات تشجيعية أكثر.

وفي دراسة لمنظمة العمل الدولية[[6]](#footnote-6) عام2015 ، والتي هدفت إلى تقییم الآثار المترتبة على تدفق أعداد كبیرة من اللاجئين السوریین على سوق العمل في محافظات اربد والمفرق والعاصمة، ولعل النتيجة الأهم التي ابرزتها الدراسة فیما یتعلق بالتغییر في المهن الصناعية بین الأردنیین هو حقيقة أن حوالي30%من العاملين الذين كانوا يعملون في الصناعة والزراعة قبل حدوث الأزمة السورية بقليل لا يعملون في هذه الصناعات الیوم، ورصدت الدراسة مؤشرات لمزاحمة السوریین للأردنیین الى حد ما في قطاع الانشاءات وقطاع البیع والتجزئة، حیث وجد ان 23% من العمال اللاجئين السوریین خارج المخیمات فرص عمل فی قطاع البيع والتجزئة. وقد بينت الدراسة ان كافة اللاجئین السوریین الذین یعملون خارج المخیمات لایحملون رخص عمل، وهم بالتالي یعملون في الإقتصاد غیر المنظم وخارج نطاق قانون العمل الأردني، وقد رصدت اربعة اثار رئیسیة لتدفق اللاجئین السوریین على سوق العمل الأردني، منها فقدان فرصة زیادة تشغیل الأردنیین في وظائف برزت حدیثا وذات مهارات متدنية، والثانية زیادة التنافس على الوظائف القائمة، والثالثة تهديدات مستقبلیة للتزاحم في سوق العمل، بالاضافة الى التدهور العام في ظروف العمل بما يؤدي إلى زیادة القصور في العمل اللائق في الأردن، كما بينت هذه الدراسة الى ان حوالي %51 من الرجال السوریین الذین یعیشون خارج المخیمات انضموا الى سوق العمل الأردني، وفقط 7% من النساء السوریات شاركن في سوق العمل الأردني، كما ان أكثر من 40% من السوریین العاملین خارج المخیمات في عمان وإربد والمفرق یعملون في صناعة البناء، في حین أن 23 % یعملون في البیع بالجملة وتجارة التجزئة وصناعة التصلیح، و12 % في الصناعات التحویلیة، و %8في صناعة الإقامة والخدمات الغذائیة، وبالنسبة للمهن فان53 % من اللاجئین السوریین الذین یعملون خارج المخیمات یعملون كحرفیین وكعمال في مهن ذات علاقة و %24 كعاملین في الخدمات والمبیعات، و %12في المهن الأولیة.

وعلى الرغم مما ذكر سابقا من اثار سلبية للجوء على الأردن، حيث يدخل تدفق اللاجئين كعامل مهم في المعادلة الاردنية للسكان والموارد، وإلى اختلال التوازن بين العرض والطلب، والضغط على البنية التحتية؛ فان الأردن ملتزم بثوابته العريقة في استضافة اشقائه اللاجئين اللذين شردتهم الحروب والصراعات وجاءوا ينشدون الامن والامان، وان ذلك نابع من التزامه الانساني الذي يتجاوز جميع الاثار السلبية للجوء، ومع الاخذ بعين الاعتبار الوضع الذي يواجهه الاقتصاد الأردني، فقد بات من الضروري البناء على الخصائص السكانية للسوريين في الأردن، وما يتمتعون بها من مؤهلات علمية ومهارات وخبرات عملية ووضع الأسس اللازمة لتحويل التحديات الى فرص لدمجهم في المجتمع الأردني، وتحقيق المنفعة لجميع الأطراف لحين عودتهم الى بلدهم.

لقد خرج مؤتمر "مساعدة سوريا والمنطقة 2016" الذي عقد في المملكة المتحدة/ لندن بنهج جديدة مع الدول المستضبقة للاجئين، وقد سمي نهج الاردن[[7]](#footnote-7) "بنهج جديد شامل بين المملكة الاردنية الهاشمية والمجتمع الدولي للتعامل مع أزمة اللاجئين السوريين"، وقد بلغ إجمالي المنح التي رصدت في لندن دعما لخطة الاستجابة الاردنية لسنة 2016 إلى نحو 700 مليون دولار، وسوف تجري الحكومة الاردنية التغييرات الادارية اللازمة لتتيح للاجئين السوريين إمكانية تقديم طلبات إذن عمل داخل وخارج المناطق التنموية المحددة على ان تجدد سنويا وفق الانظمة المعمول بها، كما ستسمح للاجئين السوريين بحلول الصيف تسجيل نشاطهم التجاري القائم رسميا، وتأسيس أعمال جديدة مدرة للضرائب وذلك يشمل إقامات عمل للمستثمرين، وفق ما تنص عليه القوانين والانظمة المعمول بها. وسوف تسمح الحكومة الاردنية ايضا كذلك بنسبة محددة من مشاركة السوريين في عمل البلديات، وذلك من خلال توظيفهم بموجب عقود في القطاع الخاص، دون التزام براتب تقاعدي أو أي التزامات مالية أخرى طويلة الاجل، للعمل في مشاريع تمولها جهات مانحة في مناطق ترتفع فيها نسبة القوى العاملة غير الاردنية.

وانطلاقاً من دور المجلس الأعلى للسكان في التنسيق مع الشركاء والمعنيين بقضايا السكان والتنمية في اقتراح السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل، وكسب التأييد ونشر الوعي بها على المستوى الوطني، وحيث انه تم تنفيذ العديد من الدراسات التي تناولت اثار تدفق اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني، بما في ذلك التأثيرات على سوق العمل، تتجه نية المجلس الى اعداد دراسة تبني على الجهود البحثية والبرامج السابقة لفهم اوضح للخصائص السكانية للسوريين في الأردن، ونوع ومستوى المهارات لديهم للخروج بمصفوفة سياسات تعالج التحديات التي يفرضها اللجوء السوري على سوق العمل الاردني وتساهم في تحقيق المنفعة لجميع الأطراف (لاجئين ومجتمعات مستضيفة) وباستفادة الأردن من مرحلة التحول الديموغرافي التي يمر بها، بالاضافة الى اعداد خطة لكسب التاييد لهذه السياسات والاليات، وبرنامج لبناء القدرات للعاملين في المجلس الأعلى للسكان.

1. **مشكلة الدراسة**

شكل اللجوء السوري ضغطا كبيرا على سوق العمل في الأردن، وأضعف فرص العمل امام الاردنيين، وقد ابرزت العديد من الدراسات الاثار السلبية على سوق العمل والتي من أبرزها زیادة التنافس على الوظائف القائمة، و تهديدات مستقبلیة للتزاحم في سوق العمل، بالاضافة الى التدهور العام في ظروف العمل بما يؤدي إلى زیادة القصور في العمل اللائق في الأردن، وقد انعكس ذلك على ارتفاع معدلات البطالة بين الأردنيين ، اذ ارتفعت من 12.9% عام 2011 الى 15.3% عام 2016، ان استمرار هذا الوضع بدون تدخل يهدد فرص الاردن من الاستفادة من مشروعها التنموي الذي يرتبط باستفادته من الفرصة التي يفرزها التحول الديموغرافي الذي يمر به، وذلك ضمن التوقعات التي مفادها أن يبقى معظم اللاجئين السوريين في الاردن لعدد قادم من السنوات.

وعلى الرغم من الاثار السلبية للجوء على الأردن، فان الأردن ملتزم بثوابته العريقة في استضافة اشقائه اللاجئين، ومع الاخذ بعين الاعتبار الوضع الذي يواجهه الاقتصاد الأردني، وعدم تغطية الجهات المانحة لكامل تكاليف اللجوء؛ فقد بات من الضروري البناء على الخصائص السكانية للسوريين في الأردن، وما يتمتعون بها من مؤهلات علمية ومهارات وخبرات عملية والاستفادة منها في وضع الأسس اللازمة لتحويل التحديات التي يفرضها اللجوء السوري على سوق العمل الى فرص، وتحقيق المنفعة لجميع الأطراف لحين عودتهم الى بلدهم.

وبالتالي جاءت هذه الدراسة لتجيب على الاسئلة التالية:

* ماهي الخصائص السكانية للسوريين في الأردن ذكورا واناثا؟
* ماهو مستوى مؤهلات وخبرات ومهارات السوريين في الاردن، وكيف تتوزع جغرافيا وحسب الفئات العمرية؟ وماهي الاليات الممكنة لنقل وتبادل هذه الخبرات والمهارات مع الأردنيين؟
* ماهي العقبات التشريعية التي تحول دون وصول السوريين الى سوق العمل الاردني؟
* هل يوجد امثلة حقيقية لشراكات فاعلة بين الاردنيين والسوريين في الاردن يمكن اعتبارها ممارسات فضلى؟
* ماهي السياسات والاليات الممكنة لتعظيم الاستفادة من القوى العاملة السورية في الأردن في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية؟
* ماهي السياسات والاليات الممكنة التي يمكن توظيفها في دعم انشاء شراكات ومهن جديدة بين أصحاب الخبرات والمهارات لدى الأردنيين والسوريين؟
* ماهي السياسات والاليات التي يمكن من خلالها إطفاء الطابع المنظم على الاقتصاد غير المنظم والحد من العمالة السورية غير المنظمة؟
* ماهي السياسات والتعديلات الممكنة على البيئة الاستثمارية في الأردن لجذب الاستثمارات السورية في الاردن؟
* ماهي خطة كسب التأييد الملائمة بعد الانتهاء من الدراسة لكسب التاييد لتوصيات الدراسة والسياسات المقترحة؟
1. **اهمية الدراسة**

تكمن أهمية الدراسة في:

* البناء على الجهود البحثية والبرامج المشار اليها سابقا، والتنوع في أدوات البحث، بما يخدم الهدف الرئيس للدراسة في توظيف الخصائص السكانية للسوريين ومؤهلاتهم ومهاراتهم في معالجة التحديات التي يفرضها اللجوء السوري على سوق العمل الاردني لخدمة كافة الأطراف (لاجئين ومجتمعات مستضيفة).
* القاء الضوء على شراكات حقيقية وناجحة بين الاردنيين والسوريين في الاردن كممارسات فضلىى يمكن رجوع المواطنين اليها وتقليدها.
* الخروج بتوصيات تعديلات محددة في التشريعات والتعليمات والأنظمة التي تحكم وجود اللاجئين السوريين في الأردن، وبما يساهم وصول السوريين في الاردن الى سوق العمل.
* الخروج بتوصيات لاليات وسياسات في معالجة قضايا تتعلق بتعزيز القطاعات الاقتصادية الاردنية التي يتمتع فيها السوريون بمهارات عالية، والحد من العمالة غير المنظمة.
* اقتراح سياسات واليات الحد من المنافسة بين العمالة الأردنية والسورية، ودعم إنشاء شراكات ومهن جديدة وتوسيع الشراكات القائمة ان وجدت بين الطرفين.
* الخروج بتوصيات لاليات وسياسات لتعزيز بيئة الاستثمارات السورية في الأردن، مما سيخلق المزيد من فرص العمل للاردنيين والسوريين، وزيادة الإيرادات العامة من خلال الضرائب.
* تعزيز ثوابت الاردن العريقة في استضافة اشقائه اللاجئين اللذين جاءوا ينشدون الامن والامان، واقتراح التوصيات لتعزيز تمكين اللاجئين السوريين من الاندماج والتكامل الاقتصاديين في المجتمع الأردني لحين عودتهم الى بلدهم.
1. **أهداف الدراسة**

تهدف الدراسة الى فهم اوضح للخصائص السكانية للسوريين في الاردن ومستوى المهارات لديهم للخروج بتوصيات لمجموعة اليات وسياسات تساهم في معالجة التحديات التي يفرضها اللجوء السوري على سوق العمل الاردني لخدمة كافة الأطراف والتخفيف من اثار اللجوء على استفادة الاردن من مرحلة التحول الديموغرافي التي يمر بها، **وتسعى** الى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

* التخفيف من اثار اللجوء السوري على سوق العمل الاردني، وما يفرزه من تحديات على ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب الأردني.
* تعظيم الاستفادة من القوى العاملة السورية في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية.
* توفير فرص عمل للاجئين السوريين لخدمة أنفسهم بدل منافسة الأردنيين على فرص العمل.
* تهيئة البيئة التشريعية الملائمة لوصول اللاجئين إلى سوق العمل.
* الاستفادة من أصحاب الخبرات والمهارات لدى الأردنيين والسوريين في بناء القدرات المحلية، ودعم إنشاء شراكات ومهن جديدة وتوسيع الشراكات القائمة.
* الحد من العمالة غیر المنظمة.
* تعزيز البيئة الملائمة لاستثمارات السوريين في الاردن.
1. **مهام ومسؤوليات الجهة الاستشارية:**

**المرحلة الأولى:**

1. اجراء مراجعة مكتبية لكافة الدراسات والمبادرات الأردنية التي تعاملت او رصدت اثار اللجوء السوري على الاقتصاد الأردني وتحديدا سوق العمل، بما يساهم في تقييم آثار تدفق اللاجئين السوريين على سوق العمل والتهديدات التي يفرضها على سوق العمل الأردني.
2. اجراء مراجعة مكتبية للأدبيات والتجارب العالمية التي استطاعت التعامل مع اثار اللجوء على سوق العمل وتحويلها الى فرص داعمة للاقتصاد الوطني واستثمار التحول الديموغرافي فيها.
3. اجراء مراجعة مكتبية لبرامج مؤسسة التدريب المهني والخطط المستقبلية في التدريب.
4. دراسة الخصائص السكانية للسوريين في الاردن، وبما يشمل الخلفية التعليمية، والنشاط الاقتصادي، والقطاعات التي عملوا بها والوضع الوظيفي والمهن الحالية السابقة والحالية، ومستوى المهارات والخبرات التي يتمتعون بها، وتوزيعها الجغرافي حسب محافظات المملكة والفئات العمرية.
5. رصد للنشاط الاقتصادي للسورين في الاردن سواء كان الصناعي او التجاري، وأثاره على سوق العمل الاردني.
6. دراسة نوعية تضم مجموعات تركيز تمثل كل من محافظات العاصمة واربد والمفرق والزرقاء والكرك تهدف الى:
* القاء الضوء على شراكات حقيقية وناجحة بين الاردنيين والسوريين في الاردن كممارسات فضلىى.
* معالجة التحديات التي يفرضها اللجوء السوري وتحويلها الى فرص داعمة لسوق العمل الأردني، بما فيها وضع اليات تعزز العمل المشترك بين الاردنيين والسوريين في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي يشتهر بها الصناعيين السوريين.
* وضع اليات لنقل وتبادل المهارات بين الأردنيين والسوريين
* استقطاب المستثمرين السوريين.
* إضفاء الطابع المنظم على الإقتصاد غیر المنظم والحد من العمالة السورية غیر المنظمة،
* وضع اليات تعزيز أدوار المؤسسات الوطنية في إدماج الشركات السورية في الحياة الاقتصادية المحلية.

وتضم مجموعات التركيز المجموعات التالية:

* عمال أردنيين وسوريين،
* عاطلين عن العمل اردنيين وسوريين،
* مستثمرين اردنيين وسوريين،
* شركاء اردنيين وسوريين،
* ممثلين للمؤسسات الوطنية ذات العلاقة، مثل وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة العمل، وزارة الصناعة والتجارة، مؤسسة التدريب المهني، غرف الصناعة والتجارة، والنقابات المهنية ومؤسسات المجتمع المدني العاملة مع السوريين.
* ممثلين عن المنظمات الدولية ذات العلاقة مثل منظمة العمل الدولية وصندوق الامم المتحدة للسكان.

وتلتزم الجهة الاستشارية باخذ موافقة المجلس على مواضيع النقاش لكل مجموعة من المجموعات التقاشية قبل البدء بالدراسة النوعية.

1. مراجعة التشريعات والتعليمات والأنظمة التي تحكم وجود اللاجئين السوريين في الأردن، واقتراح التعديلات، بما يساعد الحكومة من تحويل تحديات اللجوء السوري الى فرص للاستفادة من العدد الكبير من اللاجئين وتحقيق المنفعة لجميع الأطراف.
2. اعداد مسودة وثيقة سياسات تستند على المراجعة المكتبية، والتحليل الكمي والنوعي؛ ومراجعة التشريعات والأنظمة، وتقترج الإجراءات والسياسات لمعالجة القضية الرئيسة ويحقق الهدف الرئيس للدراسة.
3. عقد ورشة عمل يحضرها شركاء المجلس الاعلى للسكان (القطاع الحكومي والخاص ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية ذات العلاقة) لمناقشة مسودة الدراسة ومسودة وثيقة السياسات، واخذ التغذية الراجعة للخروج بتوصيات نهائية للدراسة، ووثيقة السياسات النهائية.
4. تسليم دراسة وملخص سياسات مدققة فنيا ولغويا باللغتين العربية والانجليزية، ومصممة ومطبوعة على CD's.
5. تسليم ملخص السياسات مطبوعة ورقيا وباللغتين العربية والانجليزية.

**المرحلة الثانية: ملزمة للجهة المتعاقد معها، واختيارية للمجلس الأعلى للسكان، ومرتبطة بتوفر التمويل.**

1. تسليم خطة كسب تاييد لتوصيات الدراسة والسياسات المقترحة مطبوعة ورقيا وباللغتين العربية والانجليزية، على أن تتضمن:
* تحديد قضية كسب التأييد
* تحليل القضية
* وضع أهداف حملة كسب التأييد وصياغتها
* تحديد القاعدة الشعبية
* تحديد الجمهور المستهدف الأولي والثانوي
* تحديد رسائل كسب التأييد
* تحديد إستراتيجية كسب التأييد
* تحديد أساليب كسب التأييد
* خطة تنفيذية لحملة كسب التأييد
* خطة إعلامية لحملة كسب التأييد
1. تنفيذ برنامج بناء قدرات العاملين في المجلس الأعلى للسكان لرفع قدراتهم للعمل على تنفيذ توصيات الدراسة للاستفادة من وجود السوريين في سوق العمل الأردني، على ان يتضمن البرنامج:
* تنفيذ برنامج تدريبي (تدريب مدربين) للعاملين في المجلس
* تحضير حقيبة تدريبية متخصصة بموضوع البرنامج التدريبي للعاملين في المجلس مطبوعة ورقيا
* تحضير مواد توعوية اتصالية IEC Materials ليتم استخدامها في عمل المجلس على الموضوع
1. **المخرجات المتوقعة من الجهة الاستشارية:**

**المرحلة الأولى:**

1. تقرير دراسة بعنوان "الخصائص السكانية للسوريين في الاردن، وفرص معالجة تحديات اللجوء على سوق العمل الاردني"، باللغتين العربية والانجليزية.
2. ملخص سياسات على ضوء نتائج تقرير الدراسة واية دراسات أخرى داعمة لعمل الملخص باللغتين العربية والانجليزية، يعرض القضية ومحدداتها ويقترح ويقيم بدائل لسياسات معالجتها بشكل يحقق هدف الدراسة.
3. ورشة عمل لمناقشة الدراسة وملخص السياسات، يحضرها ممثلي شركاء المجلس (قطاع حكومي، خاص، منظمات المجتمع المدني، أكاديميين، مؤسسات دولية).
4. تقرير الدراسة وملخص السياسات بشكلها النهائي (نسخة ورقية ونسخة الكترونية) بعد إجراء كافة التعديلات على ضوء التغذية الراجعة التي توثقها الجهة الاستشارية من خلال ورشة الشركاء التي ستنفذ خصيصا لذلك، ومدققة فنيا ولغويا باللغتين العربية والانجليزية وذلك وفق مواصفات الكتابة المعتمدة لدى المجلس والتي سيوفرها في حينه، ولاخذ موافقة المجلس على البدء باخراج التصميم الفني للدراسة وملخص السياسات.
5. تصميم الدراسة وملخص السياسات بشكلهما النهائي وباللغتين (العربية والانجليزية) وفق مواصفات المجلس التي سيوفرها في حينه.
6. طباعة الدراسة وملخص السياسات باللغتين العربية والانجليزية على (CD’S) عدد (100 CD’S)، ويراعى وضع شعار المجلس وعنوان الدراسة على CD’S.
7. طباعة ورقية لملخص السياسات عدد (50) نسخة لكل من النسخة العربية والانجليزية، حسب المواصفات التي سيوفرها المجلس في حينة.
8. عرض محوسب باللغتين العربية والانجليزية للتقرير (Power Point) لغايات إطلاق الدراسة وغيره من الاستخدامات.

**المرحلة الثانية:**

1. خطة تنفيذية لكسب التأييد تتضمن القضية والأهداف والرسائل والأساليب والأدوات والفئات المستهدفة وباللغتين (العربية والانجليزية)، وهي غير ملزمة للمجلس باحالتها على الجهة الاستشارية لتنفيذها، كونها ضمن ىالمرحلة الثانية وفي حال توفر التمويل اللازم لها.
2. برنامج بناء قدرات العاملين في المجلس الأعلى للسكان منفذ لرفع قدراتهم للعمل على تنفيذ توصيات الدراسة للاستفادة من وجود السوريين في سوق العمل الأردني.
3. **الفترة الزمنية اللازمة لأعداد تقرير الدراسة وملخص السياسات وخطة كسب التاييد وبرنامج بناء القدرات:**
* الحد الأعلى ستة أشهر من تاريخ توقيع العقد (شاملة للعطل الرسمية).

**طريقة الدفع :**

* **توزيع الدفعات: تتوزع الدفعات المالية على النحو التالي:**
* **الدفعة الأولى**: قيمتها 10% تدفع عند تقديم خطة العمل.
* **الدفعة الثانية**: قيمتها 30% تدفع عند تسليم المسودة الأولى للدراسة.
* **الدفعة الثالثة**: قيمتها 30% تدفع عند تسليم النسخة النهائية من الدراسة مصممة وباللغتين العربية والإنجليزي
* **الدفعة الرابعة**: قيمتها 15% تدفع عند تسليم المسودة الأولى من ملخص السياسات وخطة كسب التأييد وبرنامج بناء القدرات.
* **الدفعة الخامسة:** قيمتها 15% تدفع عند تسليم النسخة النهائية من خطة كسب التأييد وبرنامج بناء القدرات وملخص السياسات مصمم وباللغتين العربية والانجليزية ومطبوع ورقيا 50 نسخة لكل من النسخة العربية والانجليزية، وتسليم CD’s عدد 100 مطبوعا عليها الدراسة وملخص السياسات باللغتين العربية والانجليزية.
1. **المتطلبات الفنية والمالية والإدارية من الجهة الاستشارية المتقدمة للعطاء للمرحلة الاولى**

**أولا: المتطلبات الفنية:**

تقديم مقترح العرض الفني (Proposal) المقدم للعطاء باللغتين العربية والانجليزية، بحيث يتضمن خطة عمل مفصلة ويظهر العرض ما يلي:

* مقدمة تشمل وصف المشكلة وأهمية الدراسة.
* أهداف الدراسة.
* منهجية الدراسة.
* خطة العمل موزعة حسب برنامج زمني مناسب
* مؤهلات الفريق البحثي.
* إرفاق السيرة الذاتية للخبراء.
* ارفاق الملف التعريفي للجهة الاستشارية

**ثانيا: المتطلبات المالية والإدارية:**

* تقديم عرض فني وعرض مالي منفصلين وبمغلفين مغلقين يكتب عليه (اسم العطاء) ويسلم باليد إلى مقرر لجنة العطاءات في الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، الكائن في شارع المدينة المنورة، بناية رقم (127)، هاتف رقم )5560741)، **في موعد أقصاه يوم الاثنين الموافق 22/5/2017 الساعة الثالثة بعد الظهر.**
* يوضح في العرض المالي التكلفة التفصيلية لكل بند من البنود المشار اليها أعلاه وبالدينار الأردني بحيث تكون شاملة كافة الضرائب والرسوم.
* تتحمل الجهة الاستشارية كافة الترتيبات اللوجستية من تنسيق اللقاءات والاجتماعات واعداد وكتابة التقارير ومحاضر الاجتماعات، وغيرها من الامور الاخرى المساعدة في تنفيذ العطاء.
* تقديم العرض المالي باللغتين العربية والانجليزية.
* تقديم كفالة دخول عطاء بنسب 5% من العرض المالي تعاد عند انتهاء الغاية منها.
* تقديم كفالة حسن تنفيذ بما قيمته 10% من قيمة العطاء من قبل الجهة الاستشارية التي يرسو عليها العطاء.
* تلتزم الجهة الاستشارية المحال عليه/عليها العطاء بالمدة الزمنية للتنفيذ حسب العرض المقدم منها، والمجلس غير مسؤول عن أي تأخير يحدث سواء كان هذا التأخير مبررا ام غير مبرر.
* تقديم أسماء ومؤهلات الجهاز الفني والسيرة الذاتية لهم.
* تتحمل الجهة الاستشارية مسؤولية دقة وصحة المعلومات المقدمة في هذا الخصوص.
* أجور الإعلان على من يرسو عليه العطاء مهما تكرر إعادة نشره.

**9. اجراءات تقييم العروض والاحالة:**

**1.9: أسس تقييم العرض الفني:** يعطى وزن (80%)، سيتم تقييم العروض الفنية وفقاً للشروط المرجعية المعلنة للعطاء وحسب البنود التالية

|  |  |
| --- | --- |
| **البند** | **العلامة** |
| الملف التعريفي بالجهة الاستشارية | 10 |
| السيرة الذاتية لفريق الدراسة مقسمة كالتالي | رئيس الفريق  | 20 |
| الخبير الدولي في مجال سوق العمل وجذب الاستثمارات | 15 |
| خبير اقتصادي  | 10 |
| خبير في مجال التشريعات  | 6 |
| الخبرات الاخرى | 9 |
| منهجية الدراسة | 25 |
| الانطباع العام | 5 |
| المجموع | 100 |

وفيما يلي تفصيلا للخبرات والمؤهلات المطلوبة:

**1.1.9** **الجهة الاستشارية**: الحد الأعلى للعلامة (10) علامات وتوزع حسب البنود التالية:

* + خبرة في مجال اعداد الدراسات السكانية والاجتماعية والاقتصادية، واقتراح السياسات وتحليل التشريعات لا تقل عن 10 سنوات، وسيتم استبعاد الجهة الاستشارية التي لا تحقق هذا الشرط.
	+ خبرة في مجال اعداد خطط وبرامج كسب التأييد والبرامج التدريبية.
	+ خبرة في مجال تحليل واعداد الدراسات النوعية.

2.1.9 **خبرات ومؤهلات فريق البحث:** الحد الأعلى للعلامة (60) علامة موزعة حسب البنود التي يوضحه الجدول التالي:

| الكادر | المؤهلات العلمية | الخبرات  |
| --- | --- | --- |
| رئيس الفريق  | حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد او تخصص ذو علاقة بمجال الدراسة | * خبرة 10 سنوات في مجال اعداد الدراسات الاقتصادية وملخصات السياسات
* وخبرة في مجال اعداد برامج كسب التأييد والبرامج التدريبية
* معرفة ودراية كافية في قضايا السكان والتنمية وسوق العمل والاستثمار، وشؤون اللاجئين
 |
| خبير إقليمي او دولي | حاصل على درجة الماجستير في الاقتصاد | * خبرة على الأقل 10 سنوات في تنفيذ مشاريع دراسات سوق العمل وجذب الاستثمارات.
* خبرة في مجال اعداد برامج كسب التأييد والبرامج التدريبية
 |
| باحث اقتصادي | حاصل على درجة الماجستير على الأقل في مجال الاقتصاد | * خبرة في اعداد الدراسات الاقتصادية ودراسات سوق العمل.
* وخبرة في مجال اعداد ملخصات السياسات
 |
| باحث في التشريعات | حاصل على درجة الماجستير في القانون | * خبرة عملية على الأقل 5 سنوات في تعديل التشريعات
* خبرة ومعرفة ودراية كافية بالتشريعات والاستراتيجيات والسياسات والبرامج التنفيذية ذات العلاقة باللاجئين
 |
| باحث احصائي | حاصل على درجة الماجستير في الاحصاء | خبرة عملية في معالجة وتحليل البيانات الكمية والنوعية وسحب العينات |
| باحث اجتماعي | حاصل على درجة الماجستير في علم الاجتماع او السكان  | خبرة لا تقل عن خمس سنوات في إعداد الدراسات وملخصات السياسات ذات علاقة بموضوع الدراسة |

3.1.9 **المنهجية:** وتعطى المنهجية (25) علامة حسب ما يلي:

* استخدام منهجية علمية ملائمة تستجيب لاهداف الدراسة وتدعم تعميم النتائج على المستوى الوطني.
* وضوح منهجية التحليل للبحثين النوعي والكمي.
	+ 1. **الانطباع العام**: ويعطى (5) علامات وفقا لمدى سلامة تقديم العرض الفني، وتوثيق المعلومات المقدمة من الجهة الاستشارية، والتزامها بالمعطيات الأساسية للتقييم.

**علامة التقييم الفني = س%× العلامة الفنية للجهة الاستشارية/اعلى علامة فنية**

**حيث س% تمثل نسبة (وزن العرض الفني) والذي يساوي 80%.**

**2.9 أسس تقييم العرض المالي:** ويعطى وزن (%20)علامة**.**

* سوف يتم فتح العرض المالي في حال تأهل العرض الفني وحصوله على علامة (80) فأكثر في علامة التقييم الفني. وتحسب علامة التقييم المالي من المعادلة التالية:

**العلامة التقييم المالي = ص% × اقل الأسعار الاجمالية/ سعر الجهة الاستشارية**

**ص% تمثل نسبة (وزن العرض المالي) والذي يساوي 20%**

**3.9 الإحالة:**

تتم الإحالة على المناقص الحائز على اعلى مجموع العلامات الفنية والمالية وفق المعادلة التالية:

**العلامة النهائية= س%× العلامة الفنية للجهة الاستشارية/اعلى علامة فنية + ص% × اقل الأسعار الاجمالية/ سعر الجهة الاستشارية**

حيث س% تمثل نسبة (وزن العرض الفني) والذي يساوي 80%.

 ص% تمثل نسبة (وزن العرض المالي) والذي يساوي 20%

**1.10 شروط عامة:**

1. يحق للجنة العطاءات استبعاد العرض في حالة مخالفته لشروط العطاء، او إذا كانت تتعدى الموازنة المرصودة للعطاء أو أكثر بكثير من اسعار الكلفة او الاسعار الدارجة او الاسعار المقدرة.
2. للجنة العطاءات الحق في إلغاء أو تأجيل العطاء أو تمديد مدته أو اعادة طرحه أو تجزئته بدون إبداء أية أسباب وبدون أن يكون للمناقص الحق في مطالبتها بأي إيضاح أو تفسير أو تعويض.
3. أجور الإعلان على من يرسو عليه العطاء.
4. يراعى في تصميم الدراسة والملخص باللغتين العربية والانجليزية مواصفات المجلس في التصميم، على ان يقدم للمجلس (3) بروفات للتصميم الداخلي والخارجي ليقدم ملاحظاته عليها قبل اعتمادها.
5. يراعى في طباعة الدراسة والملخص سواء كانت الورقية او الالكترونية مواصفات المجلس.
6. تعتبر مخرجات المهمة ملكاً للمجلس الأعلى للسكان، ولا يحق للجهة الاستشارية استخدامها بعد الانتهاء من المهمة أو خلالها إلا بعد اخذ الموافقة الخطية من المجلس الأعلى للسكان.
7. تلتزم الجهة الاستشارية بتقديم مجموعة من الصور التي تتعلق بالموضوع وذات مواصفات عالية ويوافق اصحابها على استخدامها من قبل المجلس.
8. تلتزم الجهة الاستشارية بتقديم ملف excel اكسل للبيانات والجداول والرسوم البيانية الخاصة بالدراسة على أن تكون فعالة.

.

1. دائرة الإحصاءات العامة، 2016، تقرير النتائج الرئيسة للتعداد العام للسكان والمساكن 2015 [↑](#footnote-ref-1)
2. dos\_home\_a/main/linked-html/Emp\_unEmp.htm [↑](#footnote-ref-2)
3. Laura Diaconu,The Refugees and the economic growth in the EU States: Challenges and opportunities CES Working Papers – Volume VII, Issue 4 , [↑](#footnote-ref-3)
4. خالد الوزني،2014 ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للاجئين السوريين على الأردن إطار المغانم والمغارم، مؤسسة كونرادأديناور،

مكتب الأردن. [↑](#footnote-ref-4)
5. المرصد الاقتصادي الأردني المستقل، 2015، الاثر الاقتصادي والاجتماعي للاجئين السوريين على الاردن، تحويل التحديات الى فرص، 2015 [↑](#footnote-ref-5)
6. منظمة العمل الدولية، FAFO، 2015، آثار تدفق اللاجئين السوريين الى سوق العمل الأردني، 2015 [↑](#footnote-ref-6)
7. https://www.supportingsyria2016.com/media-ar/ [↑](#footnote-ref-7)